Treasury Group
Weekly Money Market Report
November 06, 2016

كل الأمور تتعلق بالانتخابات

الولايات المتحدة الأميركية

ترامب مقابل كلينتون. تغييرات كبيرة قادمة أو بقاء الوضع الراهن
بقي الدولار الأميركي تحت الضغط مقابل العملات ذات الفائدة المنخفضة هذا الأسبوع مع استمرار احتلال أخبار الانتخابات الأميركية موقع الصدارة وتجاهل الأسواق للقرار الحيادي للجنة الفدرالية للسوق المفتوح في نوفمبر.

وكما كان متوقعا، قرر مجلس الاحتياط الفدرالي أن يبقي أسعار الفائدة على حالها. وبعد انتقال رئيس مجلس احتياط بوسطن، روزنغرن، من الصقور إلى الحمائم، بقيت إستر جورج، رئيسة احتياط كانساس، ولوريتا مستر، رئيسة احتياط كليفلاند، وحيدتين في دعوتهما لرفع فوري لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وفي حين شكلت استدارة روزنغرن مفاجأة، فإنها لم تدع للنظر في تضييق لاحق في ديسمبر حتى الآن.

وأظهر بيان اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح في الواقع أن كفة رفع وشيك لسعر الفائدة قد أصبحت أكثر رجوحا في الأسابيع الستة الماضية، مع تقديم المجلس الفدرالي خصوصا توقعا أكثر تفاؤلا للتضخم. وأقرّ المجلس بأن التضخم كان في ارتفاع منذ بداية السنة، فيما أزال عبارة "يتوقع أن يبقى التضخم منخفضا في المدى القريب".

ولم تتغير لهجة البيان إجمالا، إذ أنها كشفت أن كفة رفع أسعار الفائدة على الأموال الفدرالية قد "استمر ازدياد رجوحها" وأن اللجنة بحاجة الآن "لبعض" المزيد من الدلائل فقط حول التقدم باتجاه الأهداف من أجل رفع أسعار الفائدة. ومع نهاية الأسبوع، كان احتمال رفع أسعار الفائدة في السوق في ديسمبر 78%.

ومن ناحية البيانات، لم يكن من السهل حصول الدولار الأميركي على الكثير من الدعم من البيانات الاقتصادية الأميركية، مع بقاء المستثمرين في وضعية ترقّب حتى اتضاح الرؤيا يوم 8 نوفمبر. وبغض النظر عن ذلك، فإن المزيد من الدلائل على اكتساب الانتعاش الأميركي زخما، واستمرار تقلص القدرة الفائضة في سوق العمل الأميركي، قد ترفعان احتمال التضييق في ديسمبر، ما لم تسفر الانتخابات عن مفاجآت كبيرة. أما الآن، فإن المخاوف تستمر من نجاح ترامب، وظروف السوق قد تستمر بالتراجع بالنسبة للدولار، إذ أن ترامب قد تحدث مرارا عن استخدام الدين الفائض لتعزيز الاقتصاد وعن عجز كبير في الميزانية.

وعلى صعيد العملات، استمر الضغط على الدولار الأميركي مؤخرا مع ازدياد عدم اليقين بسبب احتمال أخذ دونالد ترامب السياسات الأميركية إلى نطاق جديد. ولذلك كان الين والفرنك السويسري مدعومين جيدا هذا الأسبوع، فيما كان أي شريك قريب من أميركا يتحمل عبء الحالة العصبية حيال تأثير ترامب إذا ما أصبح رئيسا على التجارة العالمية والعلاقات.

وفي الخلاصة، بدأ اليورو الأسبوع عند 1.0981 وبلغ أعلى مستوى له عند 1.1143 بعد اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح الذي لم يتمخض عن شيء مهم. واستمر الين أيضا في وضعه المدعوم، خاصة بعد أن رفع بنك اليابان موعد بلوغ التضخم المستهدف إلى 2019.

وتمكن الجنيه الإسترليني من الاحتفاظ ببعض المكاسب التي حققها هذا الأسبوع عقب الأنباء بأن الحكومة البريطانية خسرت دعوى أمام المحكمة العليا بشأن المادة 50، وبنك إنكلترا الأقل حمائمية بإدخاله مخاطر من اتجاهين، الرفع والخفض، في توقعه لأسعار الفائدة. وبدأ الجنيه الأسبوع عند 1.2195 وأنهاه يوم الجمعة عند 1.2516.

بيانات ADP مخيبة للآمال ولكن لا تنذر بالخطر
أفاد تقرير ADP الصادر هذا الأسبوع أن التوظيف في القطاع الخاص ارتفع بواقع 147,000 وظيفة في أكتوبر، أي أقل من التوقعات البالغة 165,000، وهو الارتفاع الأقل منذ مايو. وراجعت شركة ADP أيضا أرقام خلق الوظائف لشهور أخرى كجزء من نموذج قياس جديد. وبالنسبة لسبتمبر، ارتفع عدد مجموع الوظائف المضافة بعد المراجعة من 154,000 إلى 202,000.

ومن الناحية السلبية، خفضت شركات الإنشاءات عدد الموظفين بواقع 15,000 في أكتوبر، وخسر قطاع التعليم الخاص وظائف أيضا. وخفضت شركات الموارد الطبيعية والتعدين أيضا عدد صافي الوظائف بمقدار 2,000، وكان هذا القطاع يخفض الوظائف منذ سنتين تقريبا بسبب أسعار النفط. ومن الناحية الإيجابية، أضافت مؤسسات خدمات قطاع الأعمال 69,000 وظيفة.

مؤشر ISM لغير التصنيع في توسع
بقي مؤشر ISM لغير التصنيع قويا في أكتوبر، مسجلا 54.8، أي بتراجع عن سبتمبر بنسبة 2.3%. وتراجع كل من المقاييس الرئيسة الأربعة في التقرير من سبتمبر إلى أكتوبر. فقد تراجع نشاط قطاع الأعمال والإنتاج بنسبة 2.6% ليصل إلى 57.7، والطلبات الجديدة بنسبة 2.3% لتصل إلى 57.7. ولكن التوظيف تراجع بنسبة 4.1% ليصل إلى 53.1 وارتفع للشهر الخامس على التوالي. وأفاد التقرير أن 13 من القطاعات غير التصنيعية شهدت نموا في أكتوبر، بما فيها الإنشاءات والعقار. ومرة أخرى، تضمنت القطاعات التي شهدت انكماشا في أكتوبر قطاع التعدين.

وفي الخلاصة، كان التقرير إيجابيا بشكل كبير، "نمو بطيء في أكتوبر، متراجعا عن ارتفاع كبير في سبتمبر. وإجمالا، لا زال نشاط قطاع الأعمال والطلبات الجديدة قويا جدا، والتوظيف أمر دوري، إذ أن وتيرة التوظيف القوية في الشهر الماضي لا يمكن أن تكون مستدامة لفترة طويلة. إنه لا زال تقريرا جيدا."

This report is a publication of National Bank of Kuwait. It is designated for information only, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential loss and/or damage arising from its use.

Treasury Group
Weekly Money Market Report
November 06, 2016

وضع التوظيف

استمر عدد الوظائف الأميركية بالارتفاع بوتيرة مقبولة في أكتوبر، وكانت هناك إشارات إلى أن سوق العمل والاقتصاد تقدما بثبات في بداية الربع الأخير. وفي التفاصيل، ارتفع مجموع الوظائف غير الزراعية بمقدار 161,000، أي بتراجع قدره 30,000 عن سبتمبر. ومنذ بداية 2016 وحتى الآن، بلغ معدل نمو التوظيف 181,000 في الشهر، مقارنة بمعدل ارتفاع شهري قدره 229,000 في 2015.

ولم يتغير معدل البطالة كثيرا وسجل 4.9% متماشيا بذلك مع التوقعات. واستمر التوظيف بالارتفاع في قطاعات الرعاية الصحية، وخدمات قطاع الأعمال، والنشاطات المالية. وارتفع معدل دخل الساعة في أكتوبر 0.4% مقابل توقعات بارتفاع نسبته 0.3%، أي أعلى بنسبة 0.1% عن الشهر السابق. وكانت نسبة الارتفاع عن سنة مضت 2.8%، مقارنة بنسبة 2.7% في سبتمبر. وفي النتيجة، من الأرجح أن تبقي هذه الأرقام المجلس الفدرالي في مساره لرفع تكاليف الاقتراض الشهر القادم للمرة الأولى في 2016.

أوروبا والمملكة المتحدة

ارتفاع في مؤشر مديري الشراء للتصنيع في أوروبا بقيادة هولندا وألمانيا

جاء مؤشر مديري الشراء للتصنيع في منطقة اليورو قويا عند 53.5 في أكتوبر، مقابل 52.6 في سبتمبر. فقد كان قطاع التصنيع يكتسب زخما في بداية الربع الأخير من هذه السنة. وقد تسارع النمو في الإنتاج، والطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديد، والتوظيف، فيما أظهرت الضغوطات السعرية المزيد من الإشارات إلى الارتفاع. وارتفعت هولندا إلى قمة المصنفين في مؤشر مديري الشراء للتصنيع في أكتوبر، مع تسارع نموها إلى أعلى مستوى له منذ 15 شهرا. وكان أداء ألمانيا أيضا في القمة، بنموه بأسرع وتيرة له منذ ما يقارب ثلاث سنوات.

وجاءت توقعات التضخم لأكتوبر عند أعلى مستوى لها منذ يونيو 2014، في إشارة إلى أن السياسة النقدية تلغي الانكماش تدريجيا. وارتفع مؤشر سعر المستهلك من 0.4% في سبتمبر إلى 0.5% في أكتوبر.

استراحة في نهاية السنة لبنك إنكلترا

قرر بنك إنكلترا منذ ثلاثة أشهر أن يخفض أسعار الفائدة إلى 0.25% وأن يستأنف شراء السندات، فيما حذر من أن تراجعا فوريا في النمو البريطاني قد يمهد الطريق أمام المزيد من التسهيل الذي قد يتم في نوفمبر.

ولكن البنك أبقى أسعار الفائدة هذا الأسبوع عند أدنى نسبة لها عند 0.25% وتخلى عن خطط للمزيد من الخفض في المستقبل القريب، رغم أن التحذير الخاص بالتضخم كان قد خفّ مع توقع بأن النمو الاقتصادي سيكون أقوى بكثير من المتوقع سابقا في المستقبل القريب.

وإضافة لذلك، حذر البنك قطاع العائلات ليتوقعوا ارتفاعا حادا في التضخم السنة القادمة، إذ أن تراجع العملة يرفع تكاليف الاستيراد ويضغط على أوضاع العائلة المالية. وقال البنك إن التضخم سيرتفع من 1.3% هذه السنة إلى 2.7% في 2017 و 2018، أي أعلى من التوقعات قبل ثلاثة أشهر. وقالت لجنة السياسة النقدية في توقعها الجديد إن التضخم سيستغرق حتى 2020 حتى يعود إلى النسبة المستهدفة البالغة 2%.

المحكمة البريطانية العليا تحكم ضد الحكومة

حكمت المحكمة العليا يوم الخميس ضد تفعيل المادة 50 دون تصويت برلماني. واختارت الحكومة بعد هذا الحكم أن تستأنف قرار المحكمة العليا، ولكن من الأرجح أن يكون الاستئناف في المحكمة الأعلى في البلاد يومي 7 و 8 ديسمبر، ومن حق الحكومة أن تسحب الدعوى قبل سماعها.

وقد رحبت الأسواق العالمية بالقرار الذي كان قرارا هاما لأنه خفف من احتمالات خروج صعب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما كانت الأسواق تعتقد. وإذا ما تم رفض استئناف الحكومة، سيكون على الحكومة أن تسعى للحصول على موافقة البرلمان للبدء بعملية الخروج. وفي الخلاصة، فإن القرار قد زاد من ضعف موقع رئيسة الوزراء تيريزا ماي بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي، ويجعل إجراء انتخابات عامة جديدة السنة القادمة احتمالا مرجحا، إما قبل تفعيل المادة 50 أو بعد تفعيله.

وبما أن الجنيه الإسترليني كان تحت الضغط منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن الضغط المباشر قد زال وقد يرتفع الجنيه في المدى القريب، خاصة مع عدم استعداد الأسواق.

الناتج المحلي الإجمالي البريطاني يتحدى التوقعات

تحدت بيانات الناتج المحلي الإجمالي البريطاني التوقعات أيضا هذا الأسبوع بأن بريطانيا ستدخل في كساد إذا ما صوتت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وفي التفاصيل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة. وقال وزير خزينة بريطانيا إن "أساسيات الاقتصاد البريطاني قوية، وتظهر البيانات أن الاقتصاد مرن. وسيحتاج الاقتصاد للتأقلم مع علاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي، ولكننا في وضع يسمح لنا بالتعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص."

وقال التقرير إن الأرقام أعطت "أشمل صورة حتى الآن عن اقتصاد بريطانيا بعد الاستفتاء. وقد استمر الاقتصاد بالتوسع بوتيرة مماثلة عموما لتلك التي شهدناها منذ 2015، ولا دليل هناك على تأثير واضح في فترة ما بعد التصويت مباشرة. وكان معظم ما شكّل مفاجأة إيجابية هو قطاع الخدمات الذي ما زال قويا وتوسع بنسبة 0.8%، فيما بقيت القطاعات الثلاثة الأخرى، خاصة الإنتاج الصناعي، والإنشاءات والزراعة في انكماش. ومقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، ارتفع النمو من يوليو إلى سبتمبر بنسبة 2.3%.

This report is a publication of National Bank of Kuwait. It is designated for information only, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential loss and/or damage arising from its use.

Treasury Group
Weekly Money Market Report
November 06, 2016

آسيا

بنك اليابان يبقي سياسته على حالها
جاء إعلان السياسة النقدية لبنك اليابان متماشيا مع التوقعات بإبقائه على أسعار الفائدة على حالها عند 0.10%-. وأفاد بنك اليابان ايضا بأنه سيبقي شراءات السندات الحكومية عند الوتيرة الحالية تقريبا، أي شراءات سنوية بقيمة 80 تريليون ين. وإضافة لذلك، خفض البنك توقعاته للتضخم الأساس للسنة المالية 2016 إلى 0.1%-، وهي المرة الأولى دون الصفر منذ أبريل 2014. وقد أجّل البنك الإطار الزمني لبلوغ النسبة المستهدفة للتضخم والبالغة 2% إلى السنة المالية 2018 أو ما بعدها، وهي تنتهي في مارس 2019. وهذا هو التأجيل الرابع منذ أن استلم كورودا رئاسة البنك في 2013.

بيانات تصنيع واعدة في الصين
في الصين، سجل مؤشر مديري الشراء الرسمي للتصنيع رقما مفاجئا بلغ 51.2 في أكتوبر، وهو المستوى الأعلى منذ 2014 وتجاوز كل توقعات السوق. وإضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر مديري الشراء لغير التصنيع أيضا من 53.7 إلى 54. ويبدو أن الاقتصاد الصيني اكتسب زخما في الربع الثالث ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم حتى نهاية الربع الأخير من السنة، مخففا الضغط عن واضعي السياسات بسبب القلق المتنامي بشأن قطاع العقار ومستويات الدين في البلاد.

مجلس احتياط أستراليا يبقي أسعار الفائدة على حالها، ولكنه يحذّر من أسعار المساكن
أبقى مجلس احتياط أستراليا أسعار الفائدة على حالها كما كان متوقعا في نوفمبر، رغم أن المجلس قد أقرّ بأن أسعار المساكن ترتفع بسرعة في بعض الأسواق. ومن الأرجح أن ينخفض التضخم بأقل مما يتوقع المجلس في 2017، وفي رأينا أن خفض أسعار الفائدة في منتصف 2017 أكثر احتمالا من عدمه. وتقلص العجز التجاري بأكثر من المتوقع في سبتمبر، ما يعكس ارتفاعا في قيم صادرات الفحم الحجري وكمياته، فيما تراجعت الموافقات على الإنشاءات في سبتمبر، رغم أنها بقيت عند مستويات مرتفعة.

الكويت

الدينار الكويتي عند مستوى بلغ *0.30220*
بدأ التداول بالدينار الكويتي مقابل الدولار صباح الأحد عند مستوى 0.30220.

أسعار العملات 06 - أكتوبر - 2016

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0981	1.0934	1.1143	1.1138	1.0995	1.1285	1.1195
GBP	1.2195	1.2141	1.2557	1.2516	1.2380	1.2685	1.2544
JPY	104.60	102.54	105.22	103.12	101.35	104.60	102.70
CHF	0.9876	0.9675	0.9907	0.9688	0.9580	0.9830	0.9630

This report is a publication of National Bank of Kuwait. It is designated for information only, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential loss and/or damage arising from its use.